

جمهورية العراق  
وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء



## سياسة نشر البيانات الإحصائية

تموز 2014

في اطار مشروع اصلاح وتطوير النظام الاحصائي في  
العراق - المرحلة الثانية تم اعداد سياسة نشر البيانات  
الاحصائية اعتمادا على التوصيات الدولية وبتوجيهات  
الخبراء من مكتب GOPA الالماني للاستشارات وبدعم من  
صندوق الامم المتحدة للسكان UNFPA /مكتب العراق

اعداد

غصون محسن حميد/رئيس النشر الالكتروني

سلامة محمود المهدي / منسق المشروع

## مقدمة:

تعدّ الإحصاءات الرسمية في العراق ركنا أساسيا لعمليات التخطيط والمراقبة والتقييم للسياسات العامة، إضافة لكونها مصدراً لمعلومات هامة ذات علاقة بالحكم الرشيد. ويرتكز المفهوم الجديد للإحصاءات الرسمية في العراق على حق المواطن في الحصول على المعلومات، حيث يعدّ المواطن هو صاحب هذا الحق والحكومة باطرافها المختلفة هي لخدمة المواطن. ومن هذه الحقوق المهمة التي يمتلكها المواطن الحصول على المعلومات والإحصاءات دون تمييز وبشفافية. ولكن كبقية العديد من الدول، يعاني من استخدام غير متكافئ مقارنة بالحجم الكبير للإحصاءات الرسمية المتوفرة. وهذا يتمثل في حجم انتاج الإحصاءات ووفرتها مقابل استخدام قليل لهذه الإحصاءات. ونتيجة لهذه الظروف، تم تطوير سياسة نشر للإحصاءات الرسمية تركز على حقوق المواطن وبشكل يتوافق مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية والتي تم تبنيها من قبل اللجنة الإحصائية في الامم المتحدة في عام 1994.

تحتوي هذه الوثيقة على سياسة نشر الإحصاءات الرسمية في العراق والتي تشتمل على مبادئ ارشادية وتوجيهية لنشر الإحصاءات الرسمية. وسوف يعمل الجهاز المركزي للإحصاء في العراق على الالتزام بهذه السياسة في الفترة المقبلة من خلال تطوير استراتيجية عمل وخطط لتنفيذ هذه السياسة لضمان تحقيق اهدافها المتمثلة في تعزيز دور الإحصاءات الرسمية واطاحة البيانات للمستخدمين بالوقت المناسب مع ضمان سهولة الاستخدام.

نامل ان تحقق هذه الوثيقة الاهداف المرجوة فيما يتعلق بتطوير الإحصاءات الرسمية في العراق من ناحية التجاوب مع احتياجات المستخدمين وتلبية متطلبات الحكم الرشيد على المستويات المختلفة من الحكومة سواء على المستوى الاتحادي او على مستوى الاقاليم او الحكومات المحلية في المحافظات.

د.مهدي محسن العلق

رئيس الجهاز المركزي للإحصاء



## الأهداف:

- تحسين إتاحة البيانات الإحصائية للمستخدمين دون تمييز
- زيادة حجم البيانات المتوفرة مع التركيز على تطوير تقنيات وإجراءات خدمة المستخدمين وتلبية احتياجاتهم
- تعزيز التعاون والتواصل مع المستخدمين
- تعزيز الثقة في الإحصاءات الرسمية (من جانب جميع المستخدمين)
- إنتاج بيانات إحصائية ذات جودة عالية وتلبي احتياجات المستخدمين على اختلاف مستوياتهم وتخصصهم.

## مبادئ أساسية لنشر الإحصاءات في العراق:

تحدد سياسة النشر القواعد الرئيسية التي تحكم نشر الإحصاءات الرسمية وبما يتوافق مع قانون الإحصاء وميثاق الممارسات الفضلى للإحصاءات الرسمية. وهذه القواعد تركز على مبادئ دولية وممارسات جيدة تتمثل في:

### 1. مسؤولية الإحصاءات الرسمية

يعتبر الجهاز المركزي للإحصاء المرجع الفني المختص والجهة الوطنية المسؤولة عن كل ما يتعلق بنشر الإحصاءات الوطنية الرسمية ويشمل ذلك محتوى الإحصاءات المنشورة ، مواعيد النشر وكيفية (طرق) النشر. وتحدد جميع مواعيد النشر في التقويم الإحصائي المعمم على الجميع وتصدر البيانات الصحفية وتتاح للجميع في آن واحد . ويقصد بالبيان الصحفي الاعلان عن نشر احصاءات رسمية جديدة، بينما مصطلح "المطبوعات" يقصد به المطبوعات الإحصائية ( التقارير ) التي ينشرها الجهاز مثل المجموعة الإحصائية السنوية.

### 2. النشر الإلكتروني للإحصاءات الرسمية

ويعتبر الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للإحصاء في العراق [www.cosit.gov.iq](http://www.cosit.gov.iq) المصدر الرئيسي للإحصاءات الرسمية الوطنية.

وتكون لغة النشر للموقع الإلكتروني والوثائق الإحصائية باللغتين العربية والانكليزية حيث يمكن للمستخدم تحميل (download) النشرات التي يصدرها الجهاز من خلال الموقع أو الحصول عليها على وسائط الكترونية مثل CD- DVD . ويستخدم الموقع الإلكتروني لبث رسائل ذات طابع إحصائي ونشر المطبوعات الإحصائية بشكل الكتروني ونشر البيانات الصحفية إضافة الى مواد إحصائية اخرى. وعادة ماتكون الأخبار والنشاطات تستهدف وسائل الإعلام التي بدورها تتيح البيانات للجمهور.

### 3. الإحصاءات الرسمية سلعة عامة

احد المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية يصنف الإحصاءات الوطنية على انها سلعة عامة يتوجب توفيرها للجميع ويجب عرض النتائج الرئيسية للإحصاءات الرسمية بطريقة يسهل فهمها من قبل الجميع (بما يشمل الجمهور بكامل مستوياته وأطيافه) وعدم حصر الفائدة على فئة متخصصة فقط (الباحثين مثلا).  
تعتبر الإحصاءات الرسمية وحسب ماهو متعارف عليها دوليا، ضرورة لدعم الديمقراطية وتنوير المواطن بما يدور في المجتمع ولتمكين السياسيين وصناع القرار من اتخاذ قرارات موضوعية (مبنية على اسس علمية ذات ثقة). وتستند سياسة النشر للنظام الإحصائي الوطني على أحكام قانون الإحصاء.



#### 4. سهولة الإستخدام

من المهم أن تكون الإحصاءات الرسمية والنصوص التحليلية ذات العلاقة متاحة (لجميع) ومفهومة ( من ناحية شمولية البيانات المنشورة ومنهجية إعدادها بما في ذلك البيانات الوصفية) لتمكين المستخدمين من الحصول على معلومات حول المجتمع العراقي بشكل موضوعي وغير منحاز. ويقوم الجهاز المركزي للإحصاء العراقي بتطبيق معرفته وتلبية إحتياجات المجتمع العراقي ومتطلباته لتوفير إحصاءات متجانسة ومفهومة بحيث تلبي جميع إحتياجات المستخدمين بما في ذلك الجمهور والمشرعين والحكومة والقطاع التجاري.

#### مبادئ الجودة الرئيسية:

تؤكد مبادئ الجودة الرئيسية لنشر الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء العراقي على:

1. أن تكون الإحصاءات ملائمة لإحتياجات المستخدمين، وأن تغطي هذه الإحصاءات المواضيع المتعارف عليها في الإحصاءات الرسمية.
2. نشر الإحصاءات الرسمية بالتوقيتات والمواعيد المناسبة ووفق التقييم الإحصائي وبما يضمن تحقيق الاستفادة المثلى منها وبما يتلائم مع متطلبات المستخدمين.
3. ان تكون الاحصاءات دقيقة وموثوقة.
4. ان تكون الاحصاءات قابلة للمقارنة ومتسقة مع احصاءات مماثلة سبق نشرها ويشمل ذلك احصاءات صادرة عن الجهاز او منظمات اخرى خارج العراق.
5. ان تكون الاحصاءات متاحة وموثقة من حيث سهولة الوصول اليها والقدرة على فهمها .
6. ان تستهدف الاحصاءات الرسمية جميع المستخدمين دون تمييز.
7. ان تتمتع الاحصاءات الرسمية بالاستقلالية المهنية وضمان عدم تدخل جهات ذات مصالح خاصة بمنهجية وطرق اعداد الاحصاءات ونتائجها وعرضها.
8. حماية سرية البيانات وخصوصية الافراد .
9. الاعلان عن مواعيد نشر الاحصاءات الرسمية .
10. الرد على اسئلة واستفسارات وطلبات المستخدمين بشكل سريع ومناسب.

#### التقويم الاحصائي :

يتم اعداد التقويم الاحصائي (البرنامج الإحصائي) لغرض ضمان مهنية واستقلالية وشفافية العمل الاحصائي في العراق وتزويد المستخدمين بمواعيد نشر الاحصاءات الرسمية للاشهر الاربعة القادمة على الاقل ، حيث يبين التقويم عنوان المنتج الاحصائي ، الموضوع ، موعد النشر والجهة المسؤولة عن إعدادة، ويهدف هذا القسم الى تزويد المستخدمين بمعلومات حول تفاصيل المخرجات / المنتجات الاحصائية التي تصدر عن الجهاز المركزي للإحصاء .



## إتاحة الإحصاءات الرسمية:

إتاحة الوصول للإحصاءات الرسمية يكون من خلال الموقع الإلكتروني للجهاز والذي من خلاله يمكن الحصول على الاخبار الإحصائية والبيانات الصحفية والمطبوعات بصيغة (pdf) وجداول احصائية محددة بورقة عمل (Excel Sheet) والبيانات الوصفية ( منهجيات عمل ، تصنيفات ، جودة البيانات ، الخ ) إضافة الى احصاءات اخرى قد يحتاجها المستخدمون .

ويمكن ان يوفر الموقع الإلكتروني للجهاز [www.cosit.gov.iq](http://www.cosit.gov.iq) ادوات تفيد في تمكين المستخدمين من اعداد الاحصاءات التي يرغبون بها بانفسهم.

ومن ميزات التطبيقات المتخصصة المتوفرة في الموقع الإلكتروني للجهاز ان هذه الادوات تخدم جميع المستخدمين بنفس الطريقة وبالتالي تساهم في تحقيق المساواة بين الجميع .

ويمكن ان يوفر الموقع الإلكتروني ادوات لتحميل (Download) النشرات الاحصائية الصادرة مع البيانات الوصفية الخاصة بها . كما توجد وسائط اخرى للنشر لاتقل اهمية عن النشر الإلكتروني، وتشمل تقارير احصائية ومطويات ونشرات احصائية ورقية ونشاطات اضافة الى المطبوعات من خلال اقراص مدمجة و DVDs. ويتم نشر النتائج الاولية لبعض الاحصاءات حيثما يكون ذلك ملائم لاحتياجات المستخدمين ، مع التنويه في حالة وجود تعديلات على البيانات النهائية لاحقا.

## خدمات الجمهور:

يتم استقبال جميع طلبات المستخدمين واستفساراتهم وكذلك الرد عليهم من خلال وحدة متخصصة (العلاقات العامة او قسم خدمات الجمهور) وتكون مرجعية الاتصال في المؤسسة للتنسيق معها للحصول على البيانات ، وتحديد مرجعية عليا يمثلها رئيس الجهاز لإعتماد ملفات البيانات وتوقيع الاتفاقيات وشروط الاستخدام.

اجراءات طلبات بيانات خدمات الجمهور:

- يتم استيفاء نموذج طلب البيانات غير المتوفرة بالاساس في التقارير الصادرة عن الجهاز او البيانات الصحفية او الموقع الإلكتروني.
- العنوان المناسب للأفراد الذين يبحثون عن بيانات مجمعة اصلا **aggregated data**.
- خدمات الجمهور هي العنوان الاول والرئيسي لطلبات البيانات المحلية والاجنبية.
- يمكن استلام طلب بيانات من خلال البريد الإلكتروني او الموقع الإلكتروني (نموذج الكتروني) او نموذج عادي ورقي
- جميع الطلبات الشفوية لاتعتبر لطلبات بيانات خدمات جمهور
- مواصفات دقيقة حول طلب البيانات : نوع البيانات المطلوبة والجهة / الجهات التي سترد، الوقت اللازم لانجاز الطلب.
- عند استلام طلبات البيانات من المستخدم:
  - يقوم قسم خدمات الجمهور بمراجعة الطلب حسب الاصول لضمان الاكتمال.
  - في حالة لم يكن الطلب واضحا، يتم الاتصال بالشخص للتعرف اكثر على المطلوب.
  - يقوم قسم خدمات الجمهور بالمتابعة مع الدوائر الفنية المختصة لانجاز المطلوب وفق البرنامج الزمني المحدد.
  - تقوم الدوائر الفنية المختصة بتجهيز الرد وارساله الى قسم خدمات الجمهور وفق الصيغة المناسبة (pdf او Excel Sheet).
  - يقوم قسم خدمات الجمهور بالتواصل مع طالب البيانات.
  - متابعة حالة طلب البيانات من خلال التحديث اول باول على قاعدة البيانات حسب مستوى الإنجاز: الطلب منجز، الطلب منجز جزئيا ،



- الطلب لا يمكن توفيره، اسباب عدم توفر الطلب او توفر بيانات جزئية او اولية.
- اعداد تقارير دورية لمتابعة العمل على انجاز تطوير خدمات الجمهور والنشر التفاعلي على الانترنت.
- توظيف تجربة خدمات الجمهور لتحسين رضى المستخدم:
  - حصر البيانات غير المتوفرة.
  - حصر البيانات التي يتم طلبها لتقييم الخدمات المقدمة من خلال الموقع الالكتروني.
  - تقييم انواع البيانات التي يتم توفيرها للمستخدمين من قبل لجنة فنية من المختصين.
  - جمع بيانات حول المستخدمين (الاسم – المؤسسة - البريد الإلكتروني- الهاتف - تفصيل للبيانات المطلوبة) .
- تحديد جهة المتابعة من الدوائر الفنية المختصة:
  - تاريخ الاستلام ، تاريخ تزويد الطلب للدوائر الفنية المختصة، تاريخ ارسال الطلب للمستخدم.
  - حالة الطلب حسب الدائرة الفنية المختصة:
    - ✚ تم تزويد البيانات؛
    - ✚ تم التزويد بجزء من البيانات المطلوبة مع توضيح الاسباب.
    - ✚ لم يتم التزويد بالبيانات مع توضيح الاسباب.
    - ✚ اسم الموظف الذي اعد البيانات.
    - ✚ تاريخ تزويد قسم خدمات الجمهور بالبيانات من الدوائر الفنية المختصة .
    - ✚ تاريخ ارسال البيانات للجهة الطالبة.

### مراقبة وتقييم سياسة النشر:

يهدف ضمان التحسين والتطوير المستمر لنشر الاحصاءات الرسمية، عادة ماتخضع جودة الخدمات المقدمة ووسائل اتاحتها للجمهور للتقييم والمراجعة بشكل منتظم. ومن وسائل التقييم هذه تنفيذ مسح رضى المستخدمين او جمع التغذية الراجعة **Feed back** من المستخدمين خلال المناسبات المختلفة (مثل ورش العمل المتخصصة) والعمل على دراسة هذه الملاحظات وتحديد مجالات التطوير الممكنة.

### ابعاد سياسة نشر الاحصاءات الرسمية:

تشمل سياسة نشر الاحصاءات الرسمية في العراق الالتزام بثمانية ابعاد:

1. مبادئ نشر الاحصاءات الرسمية.
2. سرية البيانات.
3. التصانيف وجداول الترميز المستخدمة.
4. نشر الاحصاءات الرسمية.
5. ضمان جودة الاحصاءات.
6. اتاحة الاحصاءات الرسمية دون تحيز.
7. وسائل نشر الاحصاءات.
8. النشر الالكتروني لإتاحة تحميل المنتجات الاحصائية من قبل المستخدمين.





اما بخصوص مسؤوليات الجهاز المركزي للاحصاء فيما يتعلق بالحفاظ على هذه المبادئ فهو على النحو الاتي:

#### 1. مبادئ نشر الاحصاءات الرسمية:

الالتزام بتوفير احصاءات رسمية ذات صلة وذات ثقة بالتوقيتات المناسبة، وان تكون الاحصاءات قد تم اعدادها ومعالجتها ونشرها حسب الممارسات الجيدة والتوصيات الدولية ذات العلاقة ووفق الاخلاقيات المهنية المتعارف عليها، والترويج لهذه الاحصاءات لضمان الاستخدام الاوسع لها مع ضمان الشفافية في نشرها.

#### 2. سرية البيانات:

تعتبر جميع البيانات الفردية التي تم جمعها حول الافراد او المؤسسات بيانات سرية ولايجوز استخدامها لغير الاغراض الاحصائية. ويقع على عاتق الجهات الاحصائية المختصة ضمان عدم اتاحة البيانات الفردية والتي يتم جمعها من مصادرها المختلفة سواء مسوح او تعدادات او سجلات ادارية لغير هذه الاغراض.

#### 3. التصنيف وجداول الترميز المستخدمة:

تقوم الجهات الاحصائية المختصة بالالتزام بالمعايير الدولية الصادرة من المنظمات الدولية المختصة ذات العلاقة بالتصنيفات وجداول الترميز ويتولى الجهاز المركزي للاحصاء تعميم المعايير ومراقبة الالتزام بها.

#### 4. نشر الاحصاءات الرسمية:

تنشر التقارير الاحصائية للجمهور بشكل منظم بهدف تعزيز ثقة المستخدمين واتاحة الاحصاءات للمستخدمين دون تحيز، مع مراعاة التشريعات ذات العلاقة . وتحتوي النشرات الاحصائية والبيانات الصحفية الصادرة عن الجهاز معلومات حول جهة الاتصال المناسبة لموضوع النشرة (الاسم والبريد الالكتروني) وذلك لتسهيل وصول المستخدمين للجهات ذات العلاقة في حال كان هناك استفسارات.

#### 5. ضمان جودة البيانات:

يجب الالتزام بالمعايير الدولية لضمان جودة البيانات وان تتحلى الاحصاءات الرسمية بالاستقلالية المهنية وضمان عدم تدخل جهات ذات مصالح خاصة بطرق اعداد الاحصاءات وعرضها.

#### 6. اتاحة البيانات :

يجب ان تكون الاحصاءات متاحة وموثقة وذلك من ناحية سهولة الوصول اليها والقدرة على فهمها، وان تستهدف الاحصاءات جميع المستخدمين دون تمييز.

#### 7. وسائل نشر الاحصاءات

يقوم الجهاز المركزي للاحصاء بنشر الاحصاءات من خلال:

1. بيانات صحفية؛

2. جداول احصائية على الموقع الالكتروني.

3. نشر المنهجيات وتقارير تحليلية.

4. انتاج اقراص مدمجة و DVDs.

5. النشرة الاحصائية الالكترونية (الاحصاء في حدث).

#### 8. النشر الالكتروني:

هو استخدام أجهزة وأنظمة تعمل بالكمبيوتر في الابتكار والإبداع والصف وإعداد الصفحات وإنتاج صفحات نموذجية وإخراجها كاملة ومنتهية.

وتتيح تقنيات النشر الإلكتروني الحديثة إمكانية العرض السابق للصفحات، وتحريرها، وإعداد صفحات نهائية بأسلوب تفاعلي وهي لا تزال في صورة إلكترونية.



## البيانات الخام المؤهلة للاستخدام العام (PUF) Public Use File

هي بيانات خام يتم معالجتها بطرق مختلفة للحيلولة دون كشف خصوصية الافراد والمؤسسات صاحبة البيانات، حيث يتم معالجتها بعدة طرق منها حذف او تشفير البيانات التعريفية، دمج البيانات في فئات واعادة ترميز البيانات.

### مكونات البيانات المؤهلة:

- **CD-ROM** (وتحتوي على ملفات البيانات بصيغة **(SPSS, ASCII)**، قاموس البيانات، الاستمارة ومنهجية المسح).
- معلومات عامة حول الجهاز المركزي للإحصاء والانتاج الإحصائي.
- بروشور تعريفى عن المسح الذي جمعت خلاله البيانات الإحصائية.
- اتفاقية ترخيص البيانات .

### الحصول على البيانات المؤهلة:

للحصول على البيانات المؤهلة لاي موضوع وبسعر محدد يجب القيام بما يلي:

1. تقديم طلب من خلال قسم خدمات الجمهور (ورقي- بريد الكتروني).
2. يتم العمل داخليا لتجهيز البيانات واعتمادها (خلال مدة اقصاها اسبوع).
3. يتم الاتصال مع طالب البيانات لتوقيع الاتفاقية، ودفع المبالغ المستحقة .
4. تسلم البيانات لطالباها باليد او ترسل له عبر الموقع الالكتروني مصحوبة باتفاقية ترخيص لاستخدام تلك البيانات.

### سياسة التسعير:

يوفر الجهاز المركزي للإحصاء بعض البيانات الاحصائية غير المتوفرة بالاساس في التقارير الصادرة عن الجهاز او البيانات الصحفية او الموقع الالكتروني كتلك التي تتطلب جهداً مضاعفاً من الموظف وخارج نطاق عمله اليومي، وتكون هذه البيانات مقابل أسعار معينة سيتم تحديدها من قبل الجهاز لاحقاً.

### انواع ترخيص استخدام البيانات الخام المؤهلة للاستخدام العام:

- رخصة فردية : وتكون لشخص واحد (باحث، طالب دراسات عليا) ويستخدم البيانات على جهازه فقط كما هو موضح بالاتفاقية .
- رخصة مؤسسة: وتكون بعدد الافراد المستخدمين للبيانات وعلى اجهزة محددة كما هو موضح بالاتفاقية ، ويتم دفع مبلغ معين عن كل مستخدم اضافي.
- رخصة موقع الكتروني: وتكون رخصة عامة ومفتوحة لاصحاب الموقع دون وجود اي قيود على عدد المستخدمين، وتعطى للجامعات او غيرها من المؤسسات ذات العدد الكبير من المستخدمين.



## اتفاقية ترخيص استخدام بيانات خام معالجة (Treated Micro Data)

## ترخيص رقم ()

بين

الفرقة المركزي للإحصاء (الفرقة الأولى)	و	الفرقة الثاني (الفرقة الثاني)
---	---	----------------------------------

1. حيث ان الجهاز المركزي للإحصاء يرغب باتاحة المجال للباحثين والعلماء والجهات ذات الاختصاص من أجل استخراج جداول احصائية من واقع البيانات الخام المتوفرة لدى الفرقة الأولى، بهدف الدراسة العلمية المحضرة واعداد التقارير العلمية ووضعها في خدمة المجتمع والاقتصاد، والوصول الى الاستنتاجات التي من شأنها المساهمة في تطوير الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية.
2. وحيث ان الفرقة الثاني، والذي يمثلته:

الاسم	
العنوان البريدي	
الهاتف	
البريد الإلكتروني	

وأفق على استخدام البيانات "الخام" المعدة من قبل الطرف الأول لأغراض تتفق مع احكام سرية البيانات كما هو مفصل في هذه الوثيقة وتعهدت بالعمل على النحو التالي:

- a. تستخدم جميع المعلومات والبيانات الفردية التي قدمت الى المكتب للأغراض الاحصائية ان تعامل على انها سرية ولايجوز افشاؤها، كلياً او جزئياً، على اي فرد او هيئة عامة او خاصة، او استخدامها لاي غرض اخر غير اعداد الجداول الاحصائية.
- b. الجهاز يسعى المنشورات الرسمية في الجداول الاحصائية الاجمالية ، والتي لاكتشف عن البيانات الفردية، وفقاً لسرية البيانات الاحصائية.
3. والطرف الثاني في حين اعرب عن التزامه باستخدام هذه البيانات لأغراض علمية خالصة من خلال المعالجة الاحصائية، باستخدام المؤشرات الاصلية او المؤشرات الجديدة المستمدة من البيانات الاصلية.
3. وحيث ان الفرقة الثاني قد صرح والتزم باستخدام "البيانات" لتحقيق الغايات التالية فقط:
  - a. اعداد الدراسات الوصفية (Descriptive Studies)
  - b. اعداد الدراسات الاستقرائية او التحليلية (Modeling and Statistical Interface)
  - c. اعداد الدراسات التحليلية (Secondary Analysis)
  - d. اعداد دراسات الجدوى (Feasibility Studies)
4. وحيث ان الفرقة الثاني قد التزم باتاحة ماينتج عن استخدام هذه "البيانات" من دراسات وتقارير وابحاث للاستخدام العام.

فقد اتفق الفريقان على مايلي:

5. تعتبر مقدمة هذه الاتفاقية والملاحق المرفقة معها جزءاً لا يتجزأ من الاتفاقية وتقرأ معها دائماً لغايات تفسيرها وتنفيذها.
6. يمنح الفرقة الأولى للفرقة الثاني رخصة فردية (Personal License) لاستخدام "البيانات" الموصوفة في بند (7).
7. يحصل الفرقة الثاني بموجب هذا الترخيص على:
  - a. قرص مدمج (CD-ROM) جاهز للاستخدام وعليه ملف "البيانات" (على شكل SPSS,ASCII)



- b. نسخة ورقية من توثيق "البيانات" ، قاموس "البيانات" ، وادلة الاستخدام.
8. يدفع الفريق الثاني مبلغ ( ) فقط مقابل الترخيص والمواد الواردة في البند (7) والدعم الفني المحدد في بند (15)
9. يلتزم الفريق الثاني باستخدام "البيانات" للاغراض المتفق عليها فقط وعدم اتاحة استخدامها لاي جهات اخرى باي شكل من الاشكال. وعدم نسخ "البيانات" او اي صورة عنها (Transformed set) لغير اغراض تلبية متطلبات البرمج الاحصائية التي يستخدمها في تحليل هذه "البيانات".
10. يقتصر استخدام "البيانات" واي صورة عنها على اجهزة الحاسوب المستخدمة بشكل اعتيادي من قبل الفريق الثاني.
11. يلتزم الفريق الثاني بعدم تغيير قيمة اي مشاهدة في "البيانات" الاصلية ، ولا تعتبر اي اجراءات علمية تتم على "البيانات" لاغراض اشتقاق متغيرات جديدة تغييرا في قيم "البيانات" . ولا يتحمل الفريق الاول اي مسؤوليات مهنية او فنية او ادارية او مالية عن اي خسائر تترتب على التغيير في قيم المتغيرات.
12. الاصل في هذه الرخصة عدم التفويض او الانابة او التوسع في استخدام "البيانات" الموصوفة في هذه الاتفاقية.
- وللفريق الاول منح الفريق الثاني موافقة خطية على التفويض او الانابة او التوسع في استخدام "البيانات" بناء على طلب الفريق الثاني وبناء على متطلبات المصلحة العامة.
13. يلتزم الفريق الثاني بالاشارة المباشرة الى مصدر "البيانات" في جميع ما يتم تاليفه من تقارير من واقع "البيانات" وذلك عبر التنويه التالي في مقدمة التقرير:
- قام الجهاز المركزي للاحصاء باتاحة استخدام "البيانات" للباحثين بموجب ترخيص له رقم ، وذلك بعد معالجتها لاغراض الحفاظ على سرية المعلومات الفردية تجاوبا مع قانون الاحصاء . يتحمل الباحثون وحدهم مسؤولية الاستنتاجات المبينة على استخدام البيانات المتاحة.
14. يلتزم الفريق الاول بتقديم دعم فني عبر البريد الالكتروني والاجابة على استفسارات الفريق الثاني حول قراءة "البيانات" او تحميلها على الحاسب او استخدام القواميس المرفقة معها، وذلك خلال فترة شهرين من تاريخ تسليم "البيانات" للفريق الثاني. توجه المراسلات الاستفسارات الى الفريق الاول عبر العنوان [info@cosit.gov.iq](mailto:info@cosit.gov.iq) ولايعتمد باي مراسلات تخلو من المعلومات الخاصة بصاحب الترخيص ورقم الترخيص
15. يلتزم الفريق الاول بتزويد الفريق الثاني بنسخة اضافية واحدة من المواد الواردة في بند (8) لاستخدامه الخاص وبناء على طلبه، يمنح الفريق الثاني تخفيض قدره 25% من رسوم الترخيص للنسخة الثانية، وتسري شروط الترخيص الواردة في هذه الاتفاقية على النسخة الاضافية.
16. يلتزم الفريق الاول بتزويد الفريق الثاني بترخيص استخدام "البيانات" الخام المشابهة والناجمة عن مسح او تعدادات يتم تنفيذها خلال 3 سنوات من تاريخ هذه الاتفاقية بتخفيض قدره 25% عن السعر المحدد لرخصة استخدام تلك "البيانات" في حينه.
17. يلتزم الفريق الثاني بتزويد مكتبة الفريق الاول بخمس نسخ من اي تقرير يصدره باستخدام "البيانات" ويلتزم الفريق الاول بتسديد ثمن هذه النسخ حسب سعر البيع المتداول لهذه النسخ في السوق المحلي
18. يلغى الترخيص تلقائيا في حال اخلال الفريق الثاني باي شرط من الشروط الواردة في هذه الاتفاقية ويلتزم الفريق الثاني باعادة جميع المواد التي تسلمها من الفريق الاول في حال الغاء الترخيص، واتلاف اي نسخ اضافية تتوفر لديه سواء كانت ورقية او الكترونية. ولايعوض الفريق الثاني عن اي مبلغ دفعها مقابل الترخيص الملغى
19. الاصل في هذه الاتفاقية حصول الفريق الثاني على ترخيص لاستخدام "البيانات" الموصوفة في البند (7) اعلاه من الفريق الاول، دون الاجحاف بحق الفريق الاول في اصدار اي عدد اضافي من التراخيص لاستخدام "البيانات" الموصوفة بهذه الاتفاقية لاي جهات اخرى.
20. في حال الاختلاف بين الفريقين على اي من البنود الواردة في هذه الاتفاقية، يتم اللجوء الى هيئة تحكيم ثلاثية يرأسها احصائي من العاملين في المؤسسات المحلية ومتفق عليه من الفريقين، ومندوب عن كل فريق. ويعتبر قرار هيئة التحكيم قطعيا.
21. تعتبر هذه الاتفاقية نافذة عند التوقيع عليها من الفريقين.
22. هذه الاتفاقية سارية المفعول لمدة خمس سنوات من تاريخ توقيعها، وللفريق الاول ان يتحقق خلالها من التزام الفريق الثاني بالشروط والالتزامات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية.



الفريق الثاني	الفريق الاول
الاسم:	الاسم:
التوقيع	التوقيع
التاريخ	التاريخ



